الأمم المتحدة S/2024/589

مجلس الأمن

Distr.: General
1 August 2024
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان 31 تموز/يوليه 2024 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة

يسرُّني أن أحيل إليكم طيّه المذكرة المفاهيمية المعَدة لجلسة إحاطة مجلس الأمن بشأن موضوع: "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية في منطقة غرب أفريقيا والساحل"، التي ستعقدها سيراليون في 8 آب/أغسطس 2024 بصفتها رئيسة المجلس لشهر آب/أغسطس 2024 (نظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مايكل عمران **كانو**
السفير
الممثل الدائم

050824 020824 24-14021 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين 31 تموز/يوليه 2024 الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية لإحاطة مجلس الأمن بشأن موضوع "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل" التي ستعقد في 8 آب/أغسطس 2024

الأهداف

ستتيح هذه الإحاطة فرصة للدول الأعضاء لاستكشاف سبل ملموسة لزيادة التعاون بشأن الحلول غير العسكرية لمواجهة خطر الإرهاب، مع الدول الأعضاء في منطقة الساحل الوسطى وغرب أفريقيا الأكثر تضررا حاليا من خطر الإرهاب، بما يشمل التعاون بشأن مبادرات حماية المدنيين. ومن المتوقع أن تناقش الدول الأعضاء سبل إقامة شراكات جديدة للمساعدة في الاستفادة من المبادرات الناجحة في مجال صمود المجتمعات المحلية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، وذلك من خلال تبادل الاستراتيجيات الخاصة بسياقات محددة تركز على استنهاض المجتمعات المحلية، ومن خلال أنشطة بناء القدرات الوطنية المصممة خصيصا والتي استفاد منها الممارسون محليا في مكافحتهم للإرهاب.

وستتاح الفرصة للدول الأعضاء في منطقة الساحل الوسطى وغرب أفريقيا الأكثر تضررا حاليا من خطر الإرهاب لاقتراح المجالات التي تحتاج إلى دعم أكبر وتلك التي يمكن فيها تعزيز الدعم من خلال المزيد من العمل التعاوني الإقليمي والدولي. ومن المأمول أن تُحدَّد مجالات التدخل الملموسة بهدف تعزيز التعاون الإقليمي الذي يركز على الاحتياجات وعلى التعاون بين الوكالات والتعاون عبر الحدود.

معلومات أساسية

في غرب أفريقيا والساحل، يثير استمرار تصاعد الإرهاب مخاوف من أن "زيادة اندماج الجماعات الإرهابية في المنطقة وتمتعها بحرية المناورة فيها يزيد من خطر أن تصبح لديها قاعدة عمليات آمنة فيها تمكّنها من معاظمة مدى تهديداتها انطلاقا منها، وهو ما سيكون له تداعيات على استقرار المنطقة"[1].

وقد أتاح اجتماع مجلس الأمن المعقود بصيغة آريا بشأن موضوع "مكافحة تصاعد الإرهاب والتطرف العنيف في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل"، الذي عقدته سيراليون في 19 حزيران/يونيه 2024، فرصة لتسليط الضوء على تصاعد الإرهاب والتطرف العنيف في الآونة الأخيرة في منطقة الساحل، وكذلك على ضرورة التركيز على الأسباب الجذرية لهذا الاتجاه المثير للقلق ومعالجتها. وأقرت الدول الأعضاء بأنه على الرغم من الجهود المبذولة، استمر الإرهاب والتطرف العنيف في تقويض النسيج الاجتماعي وإعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزعزعة الاستقرار في مناطق بأكملها من القارة الأفريقية. وسلطت الدول الأعضاء الضوء على الحاجة الملحة إلى إعطاء الأولوية للحلول الشاملة للمجتمع بأسره والحكومات بأكملها بهدف معالجة تنامي علاقات الثقة المتبادلة بين الجماعات الإرهابية والسكان المهمشين على أساس البقاء الذاتي. وعلى الرغم من أن الأسباب الجذرية للإرهاب والظروف التي تؤدي إلى تفاقم الإرهاب معروفة جيدا،

(1) انظر S/2024/92.

لا توجد استجابات عملية ومصممة خصيصا تركز على الخصوصية المحلية التي يمكن تنفيذها في السياق الاجتماعي والاقتصادي الحالي.

ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة، بلغ عدد النازحين من بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر حتى حزيران/يونيه 2024، ما عدده 192 125 3 نازحا، منهم 570 616 2 نازحا داخليا و 622 508 لاجئا[2]. ووفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[3]، ففي موريتانيا وحدها، وحتى نيسان/أبريل 2024، أجبر الوضع الأمني المتدهور في المنطقة دون الإقليمية، إضافة إلى عوامل اقتصادية وسياسية ومناخية أخرى، ما عدده 000 230 شخص على عبور الحدود المالية والبحث عن ملجأ في المناطق الحدودية. ويفوق عدد اللاجئين وطالبي اللجوء عدد أفراد المجتمع المضيف البالغ 000 190 فرد، مما يشكل ضغطا إضافيا على الموارد المحلية المحدودة ويؤدي إلى مخاطر وقوع أعمال عنف بين المجتمعات المحلية. وفي بوركينا فاسو، تجاوز عدد النازحين داخليا مليوني شخص، وفرّ كذلك عدد متزايد من الأشخاص نحو مالي وبلدان خليج غينيا، وهي بنن وتوغو وغانا وكوت ديفوار.

وبما أن عدم وجود استجابات إقليمية منسقة في غرب أفريقيا "يزيد من خطر توسع الإرهاب في منطقة الساحل الوسطى"[4]، فستتيح الإحاطة للدول الأعضاء تبادل الآراء والمقترحات بشأن معالجة العوامل الهيكلية مثل غياب مؤسسات الدولة وشبكات الأمان الاجتماعي للمجتمعات المحلية الحدودية، ونقص فرص العمل للشباب وندرة الموارد الطبيعية، التي تتأثر أكثر بتغير المناخ. وينبغي للدول الأعضاء أيضا تبادل الممارسات الجيدة بشأن تدابير مكافحة الإرهاب غير الحركية، من مكافحة التطرف العنيف، وإدارة مراقبة الحدود، ومكافحة تمويل الإرهاب والتعاون القضائي، إلى تقديم الإرهابيين إلى العدالة والتعامل مع الإرهابيين السابقين وشركائهم. وتتطلب القضايا المتعلقة بالحدود، والتي تتفاقم بسبب الحدود التي يسهل اختراقها، تعاونا وتنسيقا فعالا بين الأطراف الحكومية المعنية الرئيسية، بدءا من الشرطة وأجهزة الاستخبارات والجيش إلى العدالة، وكذلك مع المجتمعات المحلية. ولا تزال التدابير المتخذة على صعيد السياسات الوطنية الحالية تعاني من محدودية المشاركة المجتمعية، وغالبا ما يرجع ذلك إلى نقص الوعي بتلك السياسات داخل المجتمعات المحلية. وكذلك فإن الموظفين الحكوميين والأمنيين الذين يعانون من نقص الموارد غير قادرين على التعامل بفعالية مع الكيانات المعنية على مستوى المجتمعات المحلي.

وينبغي التقدم بمقترحات لتجديد الشراكات الإقليمية والتعاون بين الأمم المتحدة والمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب. ويبيّن الموجز السياساتي الذي أعده الأمين العام بشأن خطة جديدة للسلام (A/77/CRP.1/Add.8) نقاط الضعف هذه والمشهد المتغير في ديناميات النزاعات، ويشجع الدول الأعضاء على تجاوز منطق التنافس الحالي وإيجاد سبل للتعاون والعمل الجماعي من أجل تحقيق المصالح المشتركة. وبالمثل، سلّم مجلس الأمن، من خلال اعتماده بالإجماع للقرار 2719 (2023)،

(2) المنظمة الدولية للهجرة، "الوضع في منطقة الساحل الوسطى وليبتاكو غورما والبلدان الساحلية"، لوحة المتابعة الشهرية رقم 50، تموز/يوليه 2024. متاح عبر الرابط التالي: www.dtm.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1461/files/reports/LGC%20-%20June%202024%20%28EN%29.pdf

(3) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "خطة الاستجابة للاجئين الماليين في موريتانيا لعام 2024" (2024). متاح بالفرنسية فقط عبر الرابط التالي: https://reporting.unhcr.org/mauritania-refugee-response-plan-malian-refugees-french.

(4) الأمم المتحدة، "مندوب يقول لمجلس الأمن إن غياب الاستجابات الإقليمية المنسقة في غرب أفريقيا 'يزيد من خطر توسع الإرهاب في منطقة الساحل الوسطى'"، نشرة صحفية، 12 تموز/يوليه 2024.

بالطابع المتغير للنزاعات في أفريقيا وبالحاجة إلى التمكن من تسخير طائفة من الاستجابات الدولية وتكاملها للتصدي لتزايد استخدام تكتيكات غير متكافئة من جانب الإرهابيين والمتطرفين العنيفين، فضلا عن تطور أساليب التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

وتتيح هذه الإحاطة للدول الأعضاء الفرصة لتبادل الأفكار الملموسة عن سبل تعزيز التعاون بشأن الجهود المشتركة عبر الحدود لمساعدة الدول الأعضاء على معالجة نقاط الضعف المعروفة على نحو أفضل وحماية سكانها واحترام حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بها على نحو أفضل.

الأسئلة الإرشادية

1 - كيف يمكن زيادة تعزيز التعاون الفعال بين الأطراف الحكومية المعنية والمجتمعات المحلية من أجل التصدي على نحو أفضل للدوافع الرئيسية التي تفضي إلى التطرف العنيف والإرهاب؟ وما هي الأدوات وأشكال الدعم الإضافية التي يمكن أن تسهم في تحقيق آثار بعيدة المدى للسكان المحليين؟

2 - ما هي التدابير العملية التي يمكن اتخاذها للحد من المشاكل المتزايدة عبر الحدود الناجمة عن الأنشطة المتصلة بالإرهاب، والتي تؤدي إلى تحركات كبيرة للسكان وزيادة الضغط على الموارد المحلية المحدودة أصلا، والتي يمكن أن تشكل دوافع محتملة للتطرف العنيف؟

3 - كيف يمكن بلوغ نهج جديد في التعاون دون الإقليمي والدولي مع دول الساحل وغرب أفريقيا من أجل التصدي على نحو أفضل لآفة الإرهاب، وخاصة أسبابها الجذرية، مع مراعاة تطلعات المجتمعات المحلية؟

التاريخ والمكان

ستُعقد الإحاطة في الساعة العاشرة صباحا من يوم 8 آب/أغسطس 2024 في قاعة مجلس الأمن في مقر الأمم المتحدة.

المشاركون

ستقتصر الجلسة على أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وستُوفّر الترجمة الشفوية باللغات الرسمية للأمم المتحدة.

مقدمو الإحاطات:

1 - وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب

2 - الأمينة العامة المساعدة والمديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

3 - مدير المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب بالنيابة، إدريس منير لالالي